٧٤/٤/٣ ، عاد ظهر يوم ٧٤/٤/٢ حيث توجه الى مكتبه ، ومنه الى مكتب رئيسة الحكومة حيث بدأت في الساعة السابعة مساء جلسة طارئة للحكومة، لم يتمكن المراسلون من معرفة حقيقة ما على جدول أعمالها — باستثناء البند الاول المتعلق بتقديم حزائي لاستقالته — الى ان جاءت انباء الساعة العاشرة مساء ، التي سبقها بقليل خروج رئيس الاركان دافيد العازار من مكتب مئير وتوجهه نحو سيارته ، حيث لحقه الون ، وعلى وجهيهما علامات الجدية » الى سيارته ، التي ودعه الون على بابها وشد يده ، كما قالت اذاعة العدو ذلك المساء ، واستمرت جلسة الحكومة حتى الساعة الحادية عشرة والنصف قبل منتصف الليل .

في هذه الجلسة الاستثنائية الطويلة ، كان تقرير لجنة اغرانات هو الموضوع ، (مقتطفات وافية للغاية من التقرير تجدها في عدد نشرة رصد اذاعة اسرائيل يوم ٧٤/٤/١٣ والنص الكامل للتقرير تجده في عددي جريدة « النهار » البيروتية يومي ١٢ و٧٤/٤/١٣) ، وتخلل الجلسة قراءة دافيد العازار لرسالة خطية وجهها الى غولدا مئير » .

والعلامتان الابرز في التقرير كانتا توجيه النقد لمؤسسات عسكرية ولقادة عسكريين في جيش الاحتلال ، وامتداح لتصرفات مئير وتبرير لتصرفات دايان عشية الحرب وفي الفترة التي تناولتها اللجنة في تقريرها .

وكانت هاتان العلامتان مدار ومركز التعليقات وردود الفعل الاسرائيلية ، وطبيعي ان تكون التطورات على الصعيد العسكري قد سبقت أية تطورات اخرى ، حيث ان اللجنة ادانت صراحة في تقريرها عددا من كبار ضباط الجيش .

على صعيد الاجهزة ، اوصت اللجنة « بالنظر في امكانية تعزيز قسم الابحاث في وزارة الخارجية ، ليكون قادرا على تقديم تقييمات سياسية مستقلة ، سواء فيما يتعلق بقضايا الشرق الاوسط ، أم بالقضايا السياسية الاخرى ، كما تقضي الحاجة » وقالت اللجنة في تقريرها انه « لدى تعزيز قسم الابحاث يتولد توازن معين في التقييمات الامنية والسياسية التي يقوم بها اليوم قسم الابحاث في الاستخبارات العسكرية في صورة استثنائية تقريبا » . ورأت اللجنة ضرورة « تعيين مستشار خاص برئيس الحكومة لقضايا الاستخبارات ، وينبغي ان يكون هذا المستشار الخاص على مستوى رفيع ، وان يكرس كل وقته لوظيفته هذه، ويكون خاضعا لرئيس الحكومة وحده ، وتكون صلاحياته : الاشتراك الدائم في لجنة رؤساء الاجهزة ، والحضور الدائم لجميع اجتماعات رئيس الحكومة مع أي من رؤساء الاجهزة ... » وغير ذلك ، كما اوصت اللجنة « باجراء تغييرات جوهرية واساسية في هيكل شعبة الاستخبارات العسكرية والاستراتيجية والميدانية والتكتيكية » وكذلك اوصت اللجنة بوجوب « اقامة وحدات ضمن اطار « الموساد » لتقييم المواد التي يجمعها « الموساد » » .

وبعد هذه التوصيات « العامة » بشأن الاجهزة، والتلميح عبر التوصيات بتقصير الاجهزة ، والدعوة الى وضع « مندوب » لرئيس الحكومة على رأسها جميعا وتحويل جزء من مهام الاجهزة الى وزارة الخارجية ، يصل التقرير الى توصيات متعلقة بالاشخاص الذين شغلوا مناصب عالية في الجيش في الفترة التي خضعت لتحقيق اللجنة .

ويمكن عرض هذه التوصيات — باختصار — على النحو التالي :

١— فيما يتعلق باللواء دافيد العازار رئيس هيئة الاركان العامة ، توصلت اللجنة الى اتفاق يقول بانه « يتحمل مسؤولية شخصية عما حدث عشية الحرب ، سواء بالنسبة الى تقدير الوضع أم بالنسبة الى تأهب جيش الدفاع الاسرائيلي » وبعد عرض مفصل لاسباب تقدير واحترام اللجنة للعازار واسباب تحميلها له هذه المسؤولية ، خلصت اللجنة الى القول : « اننا نرى من واجبنا التوصية بانهاء تولي اللواء دافيد العازار منصب رئيس الاركان العامة » .

٢ — وعن العميد شموئيل غونين ، الذي كان خلال الفترة التي خضعت لتحقيق اللجنة قائدا للمنطقة الجنوبية ، قالت اللجنة بعد كيل بعض المديح له انه « يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عن الوضع الخطر الذي دوهمت فيه قواتنا في الجنوب يوم الغفران ، عندما بدأ الجيش المصري هجومه » وحملت اللجنة غونين مسؤولية « أخطاء فاحشة » اخرى وخلصت الى القول : « اننا لا نقدم في هذه المرحلة توصية بشأن صلاحية العميد